

دور التمويل الأخضر في الحد من الآثار المالية والاقتصادية للتوترات الجيوسياسية: دراسة تحليلية لتداعيات التصعيد الأمريكي-الإيراني على الاقتصاد اللبناني

حوراء علي سبيتي

منسقة كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، لبنان

hawraa.sobaity@iul.edu.lb

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور التمويل الأخضر في الحد من الآثار المالية والاقتصادية الناجمة عن التوترات الجيوسياسية، من خلال دراسة تحليلية لتداعيات التصعيد الأمريكي-الإيراني على الاقتصاد اللبناني. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن التمويل الأخضر يمثل أحد الأدوات المالية الحديثة القادرة على تعزيز الصمود الاقتصادي، وتنويع مصادر التمويل، ودعم الاستثمار في القطاعات المستدامة، بما يحد من آثار الصدمات الخارجية التي تتعرض لها الاقتصادات الهشة.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستناد إلى الأدبيات الاقتصادية والتقارير الدولية المتعلقة بالتمويل الأخضر، إضافة إلى تحليل انعكاسات التصعيد الأمريكي-الإيراني على المؤشرات الاقتصادية والمالية في لبنان، مثل النمو الاقتصادي، والاستثمار، والاستقرار المالي، وسعر الصرف، والقطاع المصرفي، وأمن الطاقة. كما تناولت الدراسة العلاقة بين تصاعد المخاطر الجيوسياسية وتراجع تدفقات الاستثمار التقليدي، مقابل تنامي أهمية أدوات التمويل الأخضر، بما في ذلك السندات الخضراء، وصناديق الاستثمار المستدام، وتمويل مشاريع الطاقة المتجددة والبنية التحتية المستدامة، باعتبارها وسائل لتعزيز المرونة الاقتصادية في مواجهة الأزمات.

وتوصلت الدراسة إلى أن التوترات الجيوسياسية تفرض أعباءً كبيرة على الاقتصاد اللبناني من خلال زيادة حالة عدم اليقين، وارتفاع تكاليف التمويل، وتراجع الاستثمارات، وتفاقم الضغوط على المالية العامة. وفي المقابل، يساهم التمويل الأخضر في توفير مصادر تمويل بديلة، وتحفيز الاستثمار في مشاريع التنمية المستدامة، وتعزيز أمن الطاقة عبر التوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة، بما يقلل من الاعتماد على الواردات ويزيد من قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية. إلا أن فعالية هذا الدور تبقى مرتبطة بوجود بيئة مؤسسية وتشريعية مناسبة، وسياسات اقتصادية مستقرة، وإصلاحات تعزز الشفافية والحوكمة وتجذب الاستثمارات الخضراء. وتشير النتائج إلى أن توسيع الاعتماد على أدوات التمويل الأخضر يمكن أن يشكل ركيزة أساسية لدعم التعافي الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في لبنان، خاصة في ظل استمرار التحديات الجيوسياسية والإقليمية.

الكلمات المفتاحية: التمويل الأخضر، الاقتصاد الأخضر، التوترات الجيوسياسية.

The Role of Green Finance in Mitigating the Financial and Economic Impacts of Geopolitical Tensions: An Analytical Study of the Repercussions of the US-Iranian Escalation on the Lebanese Economy

Hawraa Ali Sobaity

Coordinator, Faculty of Economics and Business Administration, Islamic University, Lebanon
hawraa.sobaity@iul.edu.lb

Abstract

This study aims to analyze the role of green finance in mitigating the financial and economic impacts of geopolitical tensions through an analytical examination of the repercussions of the U.S.–Iran escalation on the Lebanese economy. The study is based on the hypothesis that green finance represents a modern financial instrument capable of enhancing economic resilience, diversifying funding sources, and supporting investment in sustainable sectors, thereby reducing the adverse effects of external shocks on fragile economies.

The study adopts a descriptive-analytical approach, drawing on the relevant economic literature and international reports on green finance, in addition to analyzing the effects of the U.S.–Iran escalation on key Lebanese economic and financial indicators, including economic growth, investment, financial stability, exchange rates, the banking sector, and energy security. It also examines the relationship between rising geopolitical risks and declining conventional investment flows, while highlighting the growing importance of green finance instruments—such as green bonds, sustainable investment funds, and financing for renewable energy and sustainable infrastructure projects—as effective mechanisms for strengthening economic resilience in times of crisis.

The findings indicate that geopolitical tensions impose significant burdens on the Lebanese economy by increasing uncertainty, raising financing costs, reducing investment, and intensifying pressure on public finances. Conversely, green finance provides alternative funding sources, stimulates investment in sustainable development projects, and enhances energy security through the expansion of renewable energy, thereby reducing dependence on imported energy and improving the economy's capacity to withstand external shocks. However, the effectiveness of green finance depends on the existence of an appropriate institutional and legislative framework, stable economic policies, and structural reforms that promote transparency, good governance, and the attraction of green investments. The study concludes that expanding the adoption of green finance instruments can serve as a fundamental pillar for supporting Lebanon's economic recovery and achieving sustainable development, particularly in light of continuing regional geopolitical challenges.

Keywords: Green Finance, Green Economy, Geopolitical Tensions.

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

أولاً: المقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي خلال العقد الأخير تحولات عميقة نتيجة تصاعد التوترات الجيوسياسية، وتزايد النزاعات المسلحة، والتقلبات في أسواق الطاقة والسلع الأساسية، الأمر الذي أدى إلى إعادة تشكيل أولويات السياسات الاقتصادية والمالية في معظم دول العالم. وقد أصبحت الصدمات الجيوسياسية من أهم العوامل المؤثرة في الاستقرار الاقتصادي العالمي، لما تتركه من آثار مباشرة وغير مباشرة على معدلات النمو الاقتصادي، والتضخم، والاستثمار، والتجارة الدولية، وأسواق المال والطاقة.

وتُعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق تأثراً بهذه التوترات، نظراً لموقعها الاستراتيجي واحتضانها نسبة كبيرة من احتياطيات النفط والغاز العالمية، إضافة إلى مرور أهم الممرات البحرية المستخدمة في التجارة الدولية، وعلى رأسها مضيق هرمز. لذلك فإن أي تصعيد عسكري في المنطقة ينعكس بصورة مباشرة على الاقتصاد العالمي من خلال ارتفاع أسعار النفط، واضطراب سلاسل الإمداد، وزيادة تكاليف النقل والتأمين، وارتفاع مستويات عدم اليقين في الأسواق المالية.

وفي السنوات الأخيرة، أدت التوترات بين الولايات المتحدة وإيران وما ارتبط بها من تصعيد إقليمي إلى زيادة المخاطر الاقتصادية، خاصة بالنسبة للدول المستوردة للطاقة والدول ذات الاقتصادات الهشة. كما انعكس ذلك على الاقتصادات العربية، ولا سيما الاقتصاد اللبناني الذي يعاني منذ عام 2019 من أزمة مالية ومصرفية عميقة، الأمر الذي جعله أكثر عرضة لتداعيات الصدمات الخارجية. وتشير التقديرات الحديثة إلى أن استمرار الصراع الإقليمي يزيد الضغوط على النمو، والاستثمار، والمالية العامة في لبنان.

وفي مواجهة هذه التحديات، ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر باعتباره نموذجاً تنموياً يوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية. ومن أهم أدوات هذا النموذج التمويل الأخضر الذي يوجه رؤوس الأموال نحو المشاريع المستدامة التي تدمج التكاليف البيئية في التقارير المالية بما يساعد على تحسين جودة القرارات الاقتصادية.

وقد ازداد الاهتمام العالمي بالتمويل الأخضر بعد اتفاق باريس للمناخ وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حيث بدأت الحكومات والمؤسسات المالية الدولية في تطوير أدوات مالية جديدة مثل السندات الخضراء والقروض الخضراء وصناديق الاستثمار المستدام، بهدف تمويل التحول نحو الاقتصاد منخفض الكربون وتعزيز قدرة الاقتصادات على مواجهة الصدمات. كما تطورت المحاسبة الخضراء لتصبح جزءاً من ممارسات الإفصاح عن الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية، مما ساهم في تعزيز الشفافية وزيادة ثقة المستثمرين.

وتتبع أهمية هذه الدراسة من محاولة الربط بين ثلاثة محاور رئيسية لم تحظ بالقدر الكافي من الدراسة في الأدبيات العربية، وهي: التوترات الجيوسياسية، والتمويل الأخضر، مع التركيز على الحالة اللبنانية بوصفها من أكثر الحالات تأثراً بالآزمات الاقتصادية والسياسية في المنطقة.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

أدت التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، ولا سيما الحرب الإقليمية الأمريكية-الإيرانية، إلى زيادة المخاطر الاقتصادية وارتفاع أسعار الطاقة، وتراجع الاستثمارات الأجنبية، وازدياد معدلات التضخم، وتعطل سلاسل الإمداد العالمية، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على الاقتصادات العربية، وخاصة الاقتصاد اللبناني.

وفي المقابل، برز التمويل الأخضر والمحاسبة الخضراء كآليتين يمكن أن تسهما في تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق التنمية المستدامة، إلا أن مدى فعاليتها في مواجهة آثار الأزمات الجيوسياسية لا يزال بحاجة إلى دراسة وتحليل.

ومن هنا تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي:

ما دور التمويل الأخضر في الحد من الآثار المالية والاقتصادية الناجمة عن التوترات الجيوسياسية، مع التطبيق على الحرب الإقليمية الأمريكية-الإيرانية وانعكاساتها على الاقتصاد اللبناني؟

ثالثاً: أسئلة الدراسة:

ينبثق عن السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1. ما المقصود بالتمويل الأخضر والاقتصاد الأخضر؟
2. ما أهم الآثار المالية والاقتصادية للتوترات الجيوسياسية؟
3. ما أثر الحرب الإقليمية الأمريكية-الإيرانية على الاقتصاد اللبناني؟
4. كيف يساهم التمويل الأخضر في تعزيز الاستقرار الاقتصادي؟
5. ما التحديات التي تواجه تطبيق التمويل الأخضر في لبنان؟
6. ما السياسات المقترحة لتعزيز دور الاقتصاد الأخضر في مواجهة الأزمات؟

رابعاً: فرضيات الدراسة:

تعتمد الدراسة على الفرضيات الآتية:

- توجد علاقة ذات دلالة بين تطبيق التمويل الأخضر وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في أوقات الأزمات.
- تؤدي التوترات الجيوسياسية إلى زيادة الحاجة لتبني أدوات التمويل المستدام.
- يساهم التوسع في أدوات التمويل الأخضر في تخفيف الآثار الاقتصادية للحروب على الاقتصاد اللبناني.

خامساً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- توضيح المفاهيم النظرية للتمويل الأخضر والمحاسبة الخضراء.
- تحليل الآثار الاقتصادية والمالية للحرب الإقليمية الأمريكية-الإيرانية.
- دراسة انعكاسات هذه التوترات على الاقتصاد اللبناني.
- تقييم دور التمويل الأخضر في دعم الاستقرار الاقتصادي.
- تقديم توصيات عملية لصناع القرار.

سادساً: أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

- إثراء الأدبيات العربية في مجال التمويل الأخضر والمحاسبة الخضراء.
- الربط بين الاقتصاد الأخضر والتوترات الجيوسياسية في إطار تحليلي واحد.

الأهمية التطبيقية:

- دعم صانعي السياسات في تصميم استراتيجيات اقتصادية أكثر قدرة على مواجهة الصدمات.
- توفير توصيات للمؤسسات المالية والشركات لتطوير ممارسات التمويل والإفصاح المستدام.

سابعاً: منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مراجعة الأدبيات العلمية، وتحليل التقارير الدولية، ودراسة العلاقة بين التوترات الجيوسياسية والتمويل الأخضر، مع التركيز على الحالة اللبنانية.

ثامناً: حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** التمويل الأخضر، الاقتصاد الأخضر، والتداعيات الاقتصادية للتوترات الجيوسياسية.
- **الحدود المكانية:** لبنان، مع الإشارة إلى السياق الإقليمي والدولي.
- **الحدود الزمنية:** تركز الدراسة على التطورات الحديثة حتى عام 2026.

تاسعاً: مصطلحات الدراسة:

- **التمويل الأخضر:** توجيه الموارد المالية نحو مشاريع تحقق عوائد اقتصادية مع تقليل الآثار البيئية.
- **الاقتصاد الأخضر:** نموذج اقتصادي يهدف إلى تحقيق النمو مع الحفاظ على البيئة والاستخدام الكفؤ للموارد.
- **التوترات الجيوسياسية:** النزاعات والخلافات السياسية والعسكرية بين الدول التي تؤثر في النشاط الاقتصادي والأسواق العالمية.

- **Green Finance:** The allocation of financial resources to projects that generate economic returns while minimizing environmental impacts and promoting sustainable development.
- **Green Economy:** An economic model that seeks to achieve sustainable economic growth while preserving the environment, improving resource efficiency, and reducing environmental risks.
- **Geopolitical Tensions:** Political and military conflicts or disputes between states that influence economic activity, financial markets, investment flows, and the stability of the global economy.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

يمثل الإطار النظري الأساس العلمي الذي تُبنى عليه الدراسة، إذ يعرض المفاهيم والنظريات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر والتمويل الأخضر، ويوضح العلاقة بينها ودورها في مواجهة التحديات الاقتصادية والمالية الناتجة عن التوترات الجيوسياسية. وقد اكتسبت هذه المفاهيم أهمية متزايدة خلال العقدين الأخيرين نتيجة التغيرات المناخية، والأزمات الاقتصادية، وتزايد المخاطر الجيوسياسية، مما دفع الحكومات والمؤسسات المالية الدولية إلى تبني سياسات تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز قدرة الاقتصادات على الصمود أمام الصدمات.

المبحث الأول: الاقتصاد الأخضر

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الأخضر:

يُعد الاقتصاد الأخضر أحد أهم النماذج الاقتصادية الحديثة التي ظهرت استجابةً للتحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها العالم. وقد برز هذا المفهوم بصورة واضحة بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008، حيث دعت المؤسسات الدولية إلى اعتماد نموذج اقتصادي يحقق النمو الاقتصادي مع المحافظة على البيئة والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية.

ويعرّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) الاقتصاد الأخضر بأنه:

"اقتصاد يؤدي إلى تحسين رفاه الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، مع الحد بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد".

ويركز هذا المفهوم على تحقيق التوازن بين ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

• النمو الاقتصادي.

• العدالة الاجتماعية.

• حماية البيئة.

وبذلك، فإن الاقتصاد الأخضر لا يقتصر على حماية البيئة فحسب، بل يمثل نموذجًا اقتصاديًا شاملاً يهدف إلى تحسين جودة الحياة، وخلق فرص العمل، وتعزيز الابتكار، وتقليل المخاطر الاقتصادية طويلة الأجل.

المطلب الثاني: نشأة الاقتصاد الأخضر وتطوره:

لم يظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر بصورة مفاجئة، بل تطور تدريجيًا عبر عدة مراحل تاريخية، يمكن تلخيصها فيما يأتي:

1. مرحلة التنمية المستدامة (1987):

شهد عام 1987 صدور تقرير برونتلاند (Brundtland Report)، الذي قدم مفهوم التنمية المستدامة باعتبارها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". وقد شكّل هذا التقرير نقطة تحول في الفكر الاقتصادي والبيئي، إذ أكد ضرورة إدماج الاعتبارات البيئية في السياسات الاقتصادية.

2. مؤتمر ريو دي جانيرو (1992):

أقر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية مجموعة من المبادئ التي دعت إلى تحقيق تنمية اقتصادية تراعي حماية البيئة، وأسهم في تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستدامة.

3. الأزمة المالية العالمية (2008):

أظهرت الأزمة المالية العالمية الحاجة إلى إعادة النظر في نماذج النمو الاقتصادي التقليدية، فبرز مفهوم الاقتصاد الأخضر كأحد الحلول لتعزيز التعافي الاقتصادي من خلال الاستثمار في البنية التحتية المستدامة والطاقة النظيفة.

4. أهداف التنمية المستدامة (2015):

اعتمدت الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، التي تضمنت أهدافًا ترتبط بالطاقة النظيفة، والعمل المناخي، والاستهلاك والإنتاج المسؤولين، مما عزز مكانة الاقتصاد الأخضر في السياسات الدولية.

5. اتفاق باريس للمناخ (2015):

أكد الاتفاق أهمية خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، وشجع الدول على زيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الموارد، الأمر الذي أدى إلى توسع كبير في أسواق التمويل الأخضر.

المطلب الثالث: أهداف الاقتصاد الأخضر:

يسعى الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، من أهمها:

1. **تحقيق النمو الاقتصادي المستدام:** من خلال تشجيع الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية الصديقة للبيئة، بما يحقق نموًا اقتصاديًا طويل الأجل دون استنزاف الموارد الطبيعية.

2. **حماية الموارد الطبيعية:** يركز الاقتصاد الأخضر على الاستخدام الكفؤ للموارد، والحد من الهدر، وتشجيع إعادة التدوير، والمحافظة على التنوع البيولوجي.

3. **خلق فرص العمل:** يسهم الاستثمار في الطاقة المتجددة، والنقل المستدام، وإدارة النفايات، في توفير وظائف جديدة تُعرف بـ "الوظائف الخضراء".

4. **تعزيز الأمن الطاقوي:** يساعد تنويع مصادر الطاقة والاعتماد على الطاقة المتجددة في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، مما يحد من تأثير تقلبات أسواق النفط.

5. الحد من التغير المناخي: من خلال تقليل الانبعاثات الكربونية، وتشجيع استخدام التقنيات النظيفة، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة.

المطلب الرابع: مبادئ الاقتصاد الأخضر:

يقوم الاقتصاد الأخضر على مجموعة من المبادئ الأساسية، أبرزها:

1. الاستدامة: تحقيق التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية.
2. الكفاءة: الاستخدام الأمثل للموارد وتقليل الفاقد.
3. العدالة الاجتماعية: ضمان توزيع عادل لمنافع التنمية.
4. الابتكار: دعم التكنولوجيا النظيفة والبحث العلمي.
5. المسؤولية البيئية: الحد من التلوث والانبعاثات.
6. الحوكمة الرشيدة: تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد.

المطلب الخامس: خصائص الاقتصاد الأخضر:

يمتاز الاقتصاد الأخضر بعدد من الخصائص، من أهمها:

- الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.
- تشجيع الاقتصاد الدائري وإعادة التدوير.
- رفع كفاءة استخدام المياه والطاقة.
- تشجيع الاستثمارات المستدامة.
- دمج البعد البيئي في السياسات الاقتصادية.
- تحسين جودة الحياة والصحة العامة.
- دعم الابتكار والتكنولوجيا الخضراء.

المطلب السادس: أهمية الاقتصاد الأخضر في مواجهة الأزمات الجيوسياسية:

تؤدي التوترات الجيوسياسية إلى اضطرابات في أسواق الطاقة والتجارة الدولية، وهو ما يجعل الاقتصادات المعتمدة على الوقود الأحفوري أكثر عرضة للصدمات. ومن هنا تبرز أهمية الاقتصاد الأخضر في:

- تقليل الاعتماد على واردات النفط والغاز.
- تعزيز أمن الطاقة من خلال الاستثمار في الطاقة المتجددة.
- تخفيض تكاليف الإنتاج على المدى الطويل.
- تنويع مصادر الدخل القومي.
- جذب الاستثمارات الأجنبية في القطاعات المستدامة.
- تعزيز مرونة الاقتصاد الوطني في مواجهة الأزمات.

وفي الحالة اللبنانية، يمكن أن يساهم التوسع في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وكفاءة استخدام الطاقة في تقليل فاتورة استيراد الوقود، وتحسين ميزان المدفوعات، والحد من الضغوط على المالية العامة.

المطلب السابع: تحديات التحول نحو الاقتصاد الأخضر:

رغم مزاياه، يواجه التحول نحو الاقتصاد الأخضر عدة تحديات، أهمها:

- ارتفاع تكاليف الاستثمار الأولية في التقنيات النظيفة.
- محدودية التمويل في الدول النامية.
- ضعف الأطر التشريعية والتنظيمية.
- نقص الكفاءات والخبرات الفنية.
- مقاومة بعض القطاعات الاقتصادية للتغيير.
- عدم الاستقرار السياسي والجيوستراتيجي.

جدول (1-2): مقارنة بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الأخضر

المعيار	الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد الأخضر
مصدر الطاقة	الوقود الأحفوري	الطاقة المتجددة
إدارة الموارد	استهلاك مرتفع	استخدام كفء ومستدام
الانبعاثات	مرتفعة	منخفضة
الهدف الرئيس	تعظيم الأرباح	التنمية المستدامة
الاستثمار	تقليدي	استثمار أخضر ومستدام
الأثر البيئي	مرتفع	محدود

خلاصة المبحث الأول

يتضح أن الاقتصاد الأخضر يمثل تحولاً في فلسفة التنمية الاقتصادية، إذ يوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية. كما يشكل الإطار العام الذي يندرج ضمنه كل من التمويل الأخضر والمحاسبة الخضراء، اللذين يعدان من أهم الأدوات العملية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز قدرة الاقتصادات على مواجهة الأزمات الجيوستراتيجية والاقتصادية.

المبحث الثاني: التمويل الأخضر**تمهيد:**

أصبح التمويل الأخضر أحد أهم الأدوات المالية الحديثة التي تعتمد عليها الحكومات والمؤسسات المالية الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومواجهة التحديات البيئية والاقتصادية. وقد ازداد الاهتمام به بصورة ملحوظة خلال العقد الأخيرين نتيجة تزايد آثار التغيرات المناخية، والأزمات الاقتصادية، والتوترات الجيوستراتيجية، وارتفاع الحاجة إلى بناء اقتصادات أكثر قدرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية. ويقوم التمويل الأخضر على توجيه رؤوس الأموال نحو المشاريع التي تحقق عوائد اقتصادية مع الحفاظ على البيئة وتقليل الانبعاثات الكربونية، بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس للمناخ (UNEP, 2011).

وفي ظل التوترات الجيوستراتيجية، ومنها التصعيد الأمريكي-الإيراني، تبرز أهمية التمويل الأخضر باعتباره وسيلة لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري المستورد، وتنويع مصادر الطاقة، وتحفيز الاستثمار في البنية التحتية المستدامة، مما يعزز الأمن الاقتصادي والطاقي للدول.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الأخضر:

لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للتمويل الأخضر، إلا أن معظم المؤسسات الدولية تجمع على أنه يشير إلى تعبئة الموارد المالية العامة والخاصة لتمويل الأنشطة والمشروعات التي تحقق منافع بيئية ومناخية، إلى جانب تحقيق عوائد اقتصادية

واجتماعية.

يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) التمويل الأخضر بأنه:

"جميع الأنشطة التمويلية التي تدعم التنمية المستدامة من خلال الحد من المخاطر البيئية وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية".

أما البنك الدولي فيشير إلى أن التمويل الأخضر يشمل الاستثمارات الموجهة إلى مشاريع الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والإدارة المستدامة للمياه، والنقل النظيف، وإدارة النفايات، والزراعة المستدامة (World Bank, 2023).

وتعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنه عملية دمج الاعتبارات البيئية والمناخية في القرارات التمويلية والاستثمارية، بما يحقق النمو الاقتصادي ويحد من الآثار البيئية السلبية (OECD, 2023).

ويتضح من التعريفات السابقة أن التمويل الأخضر لا يقتصر على تمويل المشروعات البيئية فقط، بل يمثل إطاراً متكاملًا يربط بين القطاع المالي وأهداف التنمية المستدامة، ويسهم في إعادة توجيه رؤوس الأموال نحو القطاعات ذات الأثر الاقتصادي والبيئي الإيجابي.

المطلب الثاني: نشأة التمويل الأخضر وتطوره:

مر التمويل الأخضر بعدة مراحل رئيسية، يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

أولاً: مرحلة البدايات (قبل عام 2000):

بدأ الاهتمام بتمويل المشروعات البيئية في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، مع تزايد الوعي العالمي بمشكلات التلوث وتغير المناخ. وركزت المبادرات في تلك المرحلة على تمويل مشروعات حماية البيئة من خلال الحكومات والمؤسسات الدولية.

ثانياً: مرحلة التوسع (2000-2010):

شهدت هذه المرحلة تطوراً ملحوظاً بعد إنشاء العديد من الصناديق الدولية المعنية بالمناخ، وازدياد مساهمة البنوك الإنمائية في تمويل مشروعات الطاقة المتجددة. كما أصدر البنك الأوروبي للاستثمار أول سند أخضر عام 2007، وهو ما شكل نقطة تحول في أسواق التمويل المستدام.

ثالثاً: مرحلة النضج (2015-الوقت الحاضر):

أدى اعتماد اتفاق باريس للمناخ وأهداف التنمية المستدامة إلى توسع كبير في أدوات التمويل الأخضر، حيث ارتفعت إصدارات السندات الخضراء، وتزايدت استثمارات القطاع الخاص في مشاريع الطاقة النظيفة والبنية التحتية المستدامة، وأصبحت البنوك المركزية والهيئات الرقابية تدمج المخاطر المناخية في السياسات المالية والمصرفية.

المطلب الثالث: أهداف التمويل الأخضر:

يهدف التمويل الأخضر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، من أبرزها:

أولاً: **دعم التنمية المستدامة:** يساعد التمويل الأخضر على تحقيق نمو اقتصادي يراعي البعد البيئي والاجتماعي، ويضمن الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية.

ثانياً: **تعزيز أمن الطاقة:** يساهم في تمويل مشاريع الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مما يقلل الاعتماد على الوقود الأحفوري ويحد من تأثير تقلبات أسعاره.

ثالثاً: **الحد من التغير المناخي:** يوجه الاستثمارات نحو المشاريع التي تقلل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتزيد من كفاءة استخدام الطاقة.

رابعاً: تحفيز الابتكار: يشجع المؤسسات على تطوير تقنيات ومنتجات وخدمات صديقة للبيئة، بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصادات.

خامساً: جذب الاستثمارات: يساهم في استقطاب المستثمرين الذين يركزون على الاستدامة، ويعزز ثقة الأسواق المالية في المشروعات ذات الأثر البيئي الإيجابي.

سادساً: تحسين إدارة المخاطر: يساعد المؤسسات المالية على أخذ المخاطر البيئية والمناخية في الاعتبار عند اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار.

المطلب الرابع: أهمية التمويل الأخضر:

تتجلى أهمية التمويل الأخضر في عدد من الجوانب، منها:

أولاً: الأهمية الاقتصادية:

- تنويع مصادر التمويل.
- دعم النمو الاقتصادي المستدام.
- تحسين كفاءة استخدام الموارد.
- تعزيز القدرة التنافسية.
- خلق فرص عمل خضراء.

ثانياً: الأهمية البيئية:

- تقليل الانبعاثات الكربونية.
- حماية الموارد الطبيعية.
- دعم الاقتصاد الدائري.
- تحسين جودة الهواء والمياه.

ثالثاً: الأهمية الاجتماعية:

- تحسين جودة الحياة.
- تعزيز العدالة بين الأجيال.
- دعم المجتمعات المحلية.
- الحد من الفقر من خلال الاستثمار في مشاريع مستدامة.

رابعاً: الأهمية في ظل التوترات الجيوسياسية:

تكتسب أهمية التمويل الأخضر بعداً إضافياً في فترات الأزمات الجيوسياسية، إذ يساهم في:

- تقليل الاعتماد على واردات الطاقة.
- تعزيز أمن الطاقة الوطني.
- الحد من تقلبات أسعار الوقود.
- زيادة مرونة الاقتصاد في مواجهة الصدمات الخارجية.
- جذب التمويل الدولي حتى في ظل ارتفاع مستويات المخاطر.

وفي الحالة اللبنانية، يمكن للتمويل الأخضر أن يدعم مشاريع الطاقة المتجددة، ويخفض فاتورة استيراد المحروقات، ويخفف الضغط على ميزان المدفوعات، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل.

المطلب الخامس: خصائص التمويل الأخضر:

يمتاز التمويل الأخضر بعدد من الخصائص التي تميزه عن التمويل التقليدي، ومن أهمها:

1. الاستدامة: يركز على تحقيق منافع اقتصادية وبيئية في آن واحد.
2. الشفافية: يتطلب الإفصاح عن استخدام الأموال وقياس الأثر البيئي للمشروعات.
3. إدارة المخاطر: يدمج المخاطر البيئية والمناخية ضمن قرارات التمويل.
4. الابتكار: يعتمد على أدوات مالية جديدة مثل السندات والصكوك الخضراء.
5. الالتزام بالمعايير الدولية: يستند إلى مبادئ ومعايير دولية لضمان مصداقية المشروعات.

جدول (2-2): مقارنة بين التمويل التقليدي والتمويل الأخضر

وجه المقارنة	التمويل التقليدي	التمويل الأخضر
الهدف الرئيس	تعظيم العائد المالي	تحقيق عائد مالي مع أثر بيئي واجتماعي إيجابي
معايير التمويل	الجدوى الاقتصادية	الجدوى الاقتصادية والبيئية والاجتماعية
تقييم المخاطر	مالية وتشغيلية	مالية وتشغيلية ومناخية وبيئية
استخدام الأموال	جميع القطاعات	مشاريع مستدامة وصديقة للبيئة
الإفصاح	مالي فقط	مالي وبيئي وفق معايير الاستدامة

يتضح مما سبق أن التمويل الأخضر لم يعد مجرد أداة تمويلية متخصصة، بل أصبح أحد المحاور الرئيسة للسياسات الاقتصادية الحديثة، خاصة في ظل تزايد التحديات المناخية والجيوسياسية. ويُعد إدماج الاعتبارات البيئية في القرارات التمويلية خطوة أساسية لتعزيز مرونة الاقتصادات وتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما يمهد لدراسة أدوات التمويل الأخضر وآليات تطبيقها.

المطلب السادس: أدوات التمويل الأخضر:

يمثل التمويل الأخضر منظومة متكاملة من الأدوات المالية التي تهدف إلى تعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع التي تحقق أهداف التنمية المستدامة، وتخفيض الانبعاثات الكربونية، وتحسن كفاءة استخدام الموارد الطبيعية. وقد شهدت هذه الأدوات تطوراً كبيراً خلال العقد الأخيرين، نتيجة تزايد الاهتمام العالمي بقضايا المناخ والاستدامة، وارتفاع الطلب على الاستثمارات المسؤولة بيئياً واجتماعياً.

وتختلف أدوات التمويل الأخضر من حيث طبيعتها ومصادرها وآليات عملها، إلا أنها تشترك جميعها في هدف رئيسي يتمثل في تمويل الأنشطة ذات الأثر البيئي الإيجابي، مع ضمان تحقيق عائد اقتصادي واجتماعي للمستثمرين والمجتمع.

أولاً: السندات الخضراء (Green Bonds):

تُعد السندات الخضراء من أكثر أدوات التمويل الأخضر انتشاراً على المستوى العالمي، وهي أوراق مالية تصدرها الحكومات أو الشركات أو المؤسسات المالية بهدف جمع الأموال لتمويل مشاريع تحقق منافع بيئية محددة.

وقد أصدر البنك الأوروبي للاستثمار أول سند أخضر عام 2007، ثم شهدت الأسواق العالمية نمواً متسارعاً في إصدارات السندات الخضراء، حيث أصبحت أداة رئيسة لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة، والنقل المستدام، وكفاءة استخدام الطاقة، وإدارة المياه، والمباني الخضراء.

1. خصائص السندات الخضراء:

- توجيه حصيلة الإصدار إلى مشاريع بيئية محددة.
- الإفصاح عن استخدام الأموال بصورة دورية.
- تقييم الأثر البيئي للمشروعات الممولة.
- خضوعها لمبادئ السندات الخضراء الصادرة عن الرابطة الدولية لأسواق رأس المال. (ICMA)

2. مزايا السندات الخضراء:

- جذب المستثمرين المهتمين بالاستدامة.
- تنويع مصادر التمويل.
- خفض تكلفة التمويل في بعض الحالات.
- تعزيز سمعة الجهة المصدرة.

3. التحديات:

- ارتفاع تكاليف التحقق والإفصاح.
- محدودية المشاريع المؤهلة.
- مخاطر "الغسل الأخضر (Greenwashing)"، أي وصف مشاريع بأنها خضراء دون استيفاء المعايير البيئية المطلوبة.

ثانياً: القروض الخضراء (Green Loans):

القروض الخضراء هي تسهيلات ائتمانية تمنحها البنوك والمؤسسات المالية لتمويل مشاريع تحقق أهدافاً بيئية، مثل تحسين كفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، وإعادة تدوير النفايات، والمباني المستدامة. وتلتزم هذه القروض بمبادئ القروض الخضراء (Green Loan Principles) التي وضعتها جهات دولية لضمان توجيه الأموال إلى مشاريع تحقق أثراً بيئياً قابلاً للقياس.

1. مزايا القروض الخضراء:

- توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع الابتكار في التكنولوجيا النظيفة.
- تحسين الأداء البيئي للمؤسسات.
- تعزيز العلاقة بين البنوك والعملاء المهتمين بالاستدامة.

ثالثاً: الصكوك الخضراء (Green Sukuk):

تُعد الصكوك الخضراء من أهم أدوات التمويل الإسلامي المستدام، إذ تجمع بين مبادئ الشريعة الإسلامية ومتطلبات التمويل الأخضر.

وتستخدم حصيلة الصكوك في تمويل مشاريع مثل:

- الطاقة الشمسية.
- طاقة الرياح.

• إدارة المياه.

• النقل المستدام.

• المباني الخضراء.

وقد شهدت ماليزيا وإندونيسيا ودول الخليج العربي نمواً ملحوظاً في إصدار الصكوك الخضراء، مما يعكس إمكانية توظيف أدوات التمويل الإسلامي في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

1. أهمية الصكوك الخضراء للدول العربية:

تمثل الصكوك الخضراء فرصة مهمة للدول العربية، نظراً لانتشار التمويل الإسلامي فيها، كما يمكن أن تسهم في جذب رؤوس الأموال المحلية والدولية لتمويل مشاريع البنية التحتية والطاقة المتجددة.

رابعاً: صناديق الاستثمار الخضراء (Green Investment Funds):

تعتمد هذه الصناديق على تجميع رؤوس الأموال من المستثمرين وتوجيهها نحو الشركات والمشروعات التي تراعي المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG).

وتتميز هذه الصناديق بما يلي:

• تنوع المحافظ الاستثمارية.

• تقليل المخاطر طويلة الأجل.

• تحقيق عوائد مالية مستقرة.

• دعم الشركات ذات الأداء البيئي المتميز.

خامساً: التمويل المناخي (Climate Finance):

يشير التمويل المناخي إلى جميع الموارد المالية المخصصة لدعم جهود التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، ويشمل التمويل المقدم من الحكومات، والمؤسسات الدولية، والقطاع الخاص.

وتبرز أهميته في:

• دعم مشاريع الطاقة النظيفة.

• حماية المناطق الساحلية.

• تطوير البنية التحتية المقاومة للمناخ.

• تمويل برامج التكيف مع الكوارث الطبيعية.

ويُعد الصندوق الأخضر للمناخ (Green Climate Fund) من أبرز المؤسسات الدولية التي توفر التمويل للدول النامية لتنفيذ مشاريع المناخ.

سادساً: الاستثمار المستدام:

أصبح الاستثمار المستدام أحد الاتجاهات الرئيسية في الأسواق المالية العالمية، حيث يعتمد المستثمرون على معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

وتشمل هذه المعايير:

1. المعايير البيئية (Environmental):

• خفض الانبعاثات.

- استخدام الطاقة المتجددة.
- إدارة النفايات.
- المحافظة على المياه.

2. المعايير الاجتماعية (Social):

- حقوق العاملين.
- السلامة المهنية.
- المسؤولية المجتمعية.
- المساواة بين الجنسين.

3. معايير الحوكمة (Governance):

- الشفافية.
- مكافحة الفساد.
- استقلالية مجلس الإدارة.
- حماية حقوق المساهمين.

وقد أصبحت هذه المعايير جزءاً أساسياً من تقييم المؤسسات في الأسواق المالية العالمية.

خاتمة الفصل الثاني

تُظهر الأدبيات أن تنوع أدوات التمويل الأخضر يزيد من قدرة الاقتصادات على مواجهة الصدمات الخارجية. ففي فترات التوترات الجيوسياسية وارتفاع أسعار الطاقة، يمكن للسندات والقروض الخضراء أن تمول مشاريع الطاقة المتجددة، مما يخفف الاعتماد على الوقود المستورد ويعزز أمن الطاقة. أما في الاقتصاد اللبناني، فإن تطوير سوق للتمويل الأخضر قد يساهم في تمويل مشاريع الكهرباء والطاقة الشمسية وتحسين البنية التحتية، وهو ما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي وتقليص العجز في ميزان المدفوعات لذلك يتضح أن أدوات التمويل الأخضر تشكل منظومة متكاملة لدعم التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة ومرونة. ولا يقتصر دورها على تمويل المشروعات البيئية، بل يمتد إلى تعزيز الاستقرار المالي، وتحفيز الابتكار، وتقليل المخاطر المرتبطة بالتغير المناخي والتوترات الجيوسياسية. ويعد نجاح هذه الأدوات مرهوناً بوجود تشريعات واضحة، وأسواق مالية متطورة، وإفصاح شفاف يضمن ثقة المستثمرين.

الفصل الثالث: دور التمويل الأخضر في الحد من الأزمات المالية في ظل التوترات الجيوسياسية-تداعيات التصعيد الأميركي، الإيراني على الاقتصاد اللبناني نموذجاً

تمهيد:

شهد الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة مجموعة متلاحقة من الأزمات والتحديات التي أثرت بصورة مباشرة في الاستقرار المالي والاقتصادي للدول والأسواق العالمية. ولم تعد الأزمات المالية والاقتصادية ناتجة فقط عن الاختلالات الداخلية في الأسواق المالية أو السياسات الاقتصادية غير المتلائمة، بل أصبحت تتأثر بدرجة متزايدة بالعوامل الجيوسياسية، مثل النزاعات المسلحة، والحروب التجارية، والعقوبات الاقتصادية، والتوترات الإقليمية والدولية، واضطرابات سلاسل الإمداد العالمية. وقد ساهمت هذه التطورات في زيادة حالة عدم اليقين، وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية، وتنامي الضغوط التضخمية، وتراجع معدلات الاستثمار والنمو في العديد من الاقتصادات.

وفي هذا السياق، برز التمويل الأخضر باعتباره أحد الاتجاهات الحديثة في النظام المالي العالمي، نظراً لدوره في توجيه الموارد المالية نحو المشاريع والاستثمارات التي تراعي الأبعاد البيئية والمناخية، إلى جانب تحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية.

ويشمل التمويل الأخضر مجموعة واسعة من الأدوات، من بينها السندات الخضراء، والقروض الخضراء، والصناديق الاستثمارية المستدامة، والتمويل المرتبط بالاستدامة، وتمويل مشاريع الطاقة المتجددة والنقل المستدام وكفاءة استخدام الطاقة.

وتتزايد أهمية التمويل الأخضر في ظل التوترات الجيوسياسية، خصوصاً أن هذه التوترات تكشف مدى هشاشة الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على استيراد الطاقة والمواد الأساسية من الخارج. فعندما تتعرض الأسواق العالمية لصدمة جيوسياسية، يمكن أن ترتفع أسعار النفط والغاز، وتتأثر حركة التجارة الدولية، وتزداد تكاليف النقل والتأمين، الأمر الذي ينعكس على التضخم والنمو والاستقرار المالي. ومن هنا يمكن للاستثمار في الطاقة النظيفة والبنية التحتية المستدامة أن يساهم في تعزيز قدرة الاقتصادات على مواجهة هذه الصدمات.

وعليه، يتناول هذا الفصل دور التمويل الأخضر في الحد من الأزمات المالية، من خلال عرض وتحليل العلاقة بين التوترات الجيوسياسية والاستقرار المالي، ثم توضيح الآليات التي يمكن من خلالها للتمويل الأخضر أن يعزز المرونة الاقتصادية والمالية، وصولاً إلى دراسة أبرز التحديات والفرص المرتبطة بتطوير هذا النوع من التمويل.

المبحث الأول: التوترات الجيوسياسية وأثرها على الاستقرار المالي

المطلب الأول: مفهوم التوترات الجيوسياسية:

تشير التوترات الجيوسياسية إلى حالات الصراع أو التنافس أو عدم الاستقرار بين الدول أو داخل المناطق الجغرافية، والتي يمكن أن يكون لها تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على الاقتصاد العالمي. وتشمل هذه التوترات الحروب والنزاعات المسلحة، والعقوبات الاقتصادية، والحروب التجارية، والتنافس على الموارد الطبيعية، واضطرابات طرق التجارة والنقل.

وقد أصبحت الجغرافيا السياسية عاملاً مؤثراً في القرارات الاقتصادية والمالية، إذ يمكن لأي أزمة سياسية أو عسكرية في منطقة استراتيجية أن تؤثر في أسعار الطاقة والسلع وحركة التجارة العالمية والأسواق المالية.

وتؤدي التوترات الجيوسياسية عادة إلى زيادة حالة عدم اليقين، مما قد يدفع المستثمرين إلى تأجيل قرارات الاستثمار، كما قد يؤدي إلى ارتفاع علاوات المخاطر وتكاليف التمويل، وتراجع تدفقات رؤوس الأموال نحو الاقتصادات الأكثر تعرضاً للمخاطر.

المطلب الثاني: قنوات انتقال التوترات الجيوسياسية إلى الأزمات المالية:

يمكن أن تنتقل آثار التوترات الجيوسياسية إلى القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي من خلال عدة قنوات، أهمها:

1. قناة أسعار الطاقة:

تعد الطاقة من أكثر القطاعات تأثراً بالتوترات الجيوسياسية، خاصة عندما تحدث الصراعات في مناطق ذات أهمية استراتيجية لإنتاج النفط والغاز أو نقلهما.

ويؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادة تكاليف الإنتاج والنقل، مما يرفع معدلات التضخم ويضغط على القدرة الشرائية للمستهلكين.

2. قناة التجارة الدولية:

يمكن أن تؤدي النزاعات والعقوبات إلى تعطيل حركة التجارة وسلاسل الإمداد، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المواد الأولية والسلع الوسيطة، ويؤثر في إنتاج الشركات وربحياتها.

3. قناة الأسواق المالية:

تؤدي حالة عدم اليقين الجيوسياسي إلى زيادة تقلبات أسواق الأسهم والسندات والعملات، وقد يتجه المستثمرون إلى الأصول التي تعتبر أكثر أمناً، مما يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال من بعض الأسواق الناشئة.

4. قناة أسعار الفائدة:

عندما ترتفع معدلات التضخم نتيجة الصدمات الجيوسياسية، قد تضطر السلطات النقدية إلى رفع أسعار الفائدة بهدف السيطرة على التضخم، الأمر الذي يزيد تكلفة الاقتراض ويضغط على الاستثمار والنمو.

5. قناة المالية العامة:

قد تضطر الحكومات إلى زيادة الإنفاق على الدعم والطاقة والأمن والدفاع، مما يؤدي إلى زيادة العجز المالي والدين العام، خصوصًا في الدول ذات الموارد المالية المحدودة.

المبحث الثاني: دور التمويل الأخضر في الحد من الأزمات المالية

المطلب الأول: تعزيز أمن الطاقة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري:

تعتبر الطاقة من أبرز المجالات التي يظهر فيها الدور الاستراتيجي للتمويل الأخضر في مواجهة التوترات الجيوسياسية. فالاقتصادات التي تعتمد بصورة كبيرة على استيراد النفط والغاز تكون أكثر عرضة للصدمات الخارجية. وعند حدوث أزمة جيوسياسية تؤثر في إمدادات الطاقة، قد ترتفع الأسعار بشكل كبير، مما ينعكس على التضخم والموازنة العامة وميزان المدفوعات.

ومن هنا، يساهم التمويل الأخضر في دعم مشاريع الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية، مما يساعد على تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

وبالتالي، فإن التمويل الأخضر لا يؤدي فقط إلى تحقيق أهداف بيئية، بل يمكن أن يمثل أداة لتعزيز الأمن الاقتصادي والاستقلال الاستراتيجي للدول.

المطلب الثاني: تنويع مصادر التمويل والاستثمار:

تؤدي الأزمات المالية والجيوسياسية عادة إلى تراجع مصادر التمويل التقليدية، نتيجة ارتفاع المخاطر وتراجع ثقة المستثمرين. ويمكن للتمويل الأخضر أن يوفر قنوات بديلة لتعبئة رأس المال من خلال السندات الخضراء والصناديق المستدامة والقروض الخضراء. كما يمكن أن يجذب المستثمرين الذين يبحثون عن استثمارات ذات أثر بيئي واجتماعي إيجابي. وتساهم هذه الأدوات على تقليل الاعتماد على مصدر واحد للتمويل، مما يزيد من مرونة النظام المالي وقدرته على مواجهة الأزمات.

المطلب الثالث: تعزيز مرونة القطاع المالي:

يساهم التمويل الأخضر في تحسين قدرة القطاع المالي على إدارة المخاطر طويلة الأجل، خصوصًا من خلال دمج المخاطر البيئية والمناخية في عمليات اتخاذ القرار.

فعلى سبيل المثال، قد تتعرض بعض الشركات لأضرار كبيرة نتيجة الكوارث المناخية أو ارتفاع تكاليف الطاقة أو التحولات في السياسات البيئية. وعندما تراعي المؤسسات المالية هذه المخاطر عند منح القروض والاستثمارات، فإنها تصبح أكثر قدرة على تجنب الأصول عالية المخاطر.

وبالتالي، فإن دمج المخاطر المناخية والبيئية في إدارة المخاطر المالية يمكن أن يساهم في تعزيز الاستقرار المالي على المدى الطويل.

المطلب الرابع: دعم النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل:

يمكن أن يكون الاستثمار الأخضر محركًا للنمو الاقتصادي، خاصة من خلال تطوير البنية التحتية المستدامة ومشاريع الطاقة النظيفة.

وتساهم هذه المشاريع في:

- خلق فرص عمل جديدة.
- دعم الابتكار والتكنولوجيا.
- زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي.
- تحسين كفاءة استخدام الموارد.
- تقليل تكاليف الطاقة على المدى الطويل.
- دعم القطاعات الاقتصادية الجديدة.

وفي فترات الأزمات الاقتصادية، يمكن أن تعمل الاستثمارات الخضراء كجزء من سياسات التحفيز الاقتصادي، بحيث يتم توجيه الإنفاق والاستثمار نحو قطاعات ذات قيمة مضافة طويلة الأجل.

المطلب الخامس: تقليل مخاطر التضخم المرتبط بالطاقة:

يُعد التضخم الناتج عن ارتفاع أسعار الطاقة أحد أهم الآثار الاقتصادية للتوترات الجيوسياسية. ويمكن للاستثمار في الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة أن يقلل من حساسية الاقتصاد تجاه تقلبات أسعار النفط والغاز العالمية. فعندما تعتمد الدولة على مصادر محلية ومتنوعة للطاقة، تصبح أقل عرضاً للصدمات الخارجية. ومن ثم، يمكن للتمويل الأخضر أن يساهم بصورة غير مباشرة في تحقيق قدر أكبر من الاستقرار السعري، وتقليل الضغوط التضخمية الناتجة عن صدمات الطاقة.

المبحث الثالث: التمويل الأخضر كأداة لتعزيز المرونة الاقتصادية في مواجهة الأزمات

المطلب الأول: العلاقة بين التمويل الأخضر والاستقرار الاقتصادي:

تقوم العلاقة بين التمويل الأخضر والاستقرار الاقتصادي على فكرة أساسية مفادها أن الاقتصاد الأكثر تنوعاً واستدامة يكون أكثر قدرة على مواجهة الصدمات. فالاقتصادات التي تعتمد على قطاع واحد أو على مصدر واحد للطاقة تكون أكثر عرضة للتقلبات. أما الاقتصادات التي تستثمر في الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا، والبنية التحتية المستدامة، فتتمتع بدرجة أعلى من التنوع الاقتصادي. ومن هنا، فإن التمويل الأخضر يمكن أن يساهم في بناء اقتصاد أكثر قدرة على التكيف مع الأزمات.

المطلب الثاني: التمويل الأخضر وإدارة المخاطر المالية:

تتزايد أهمية المخاطر البيئية والمناخية في النظام المالي العالمي، حيث يمكن أن تؤثر الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية في قيمة الأصول وقدرة الشركات على السداد. ولهذا، فإن إدماج المخاطر البيئية في قرارات الإقراض والاستثمار يمكن أن يساعد المؤسسات المالية على تحسين جودة محافظها الاستثمارية.

كما أن توجيه التمويل نحو المشاريع المستدامة قد يقلل من مخاطر الأصول المرتبطة بالاقتصاد عالي الكربون، والتي قد تفقد جزءاً من قيمتها نتيجة التحول العالمي نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات.

المطلب الثالث: التمويل الأخضر ودعم الدول النامية:

تواجه الدول النامية تحديات كبيرة في الوصول إلى التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة، خصوصاً في ظل ارتفاع تكلفة الاقتراض وزيادة أعباء الديون.

ويمكن للتمويل الأخضر الدولي أن يؤدي دوراً مهماً في دعم هذه الدول من خلال التمويل الميسر، وضمانات الائتمان، والتمويل المختلط، ونقل التكنولوجيا.

ويُعد هذا الأمر مهمًا بصورة خاصة للدول التي تواجه في الوقت نفسه تحديات اقتصادية وجيوسياسية، إذ يمكن للاستثمارات الخضراء أن تساعد على تحسين أمن الطاقة وتقليل الاعتماد على الواردات. يشكل التمويل الأخضر أحد الاتجاهات الحديثة في النظام المالي العالمي، إذ يهدف إلى توجيه الموارد المالية نحو المشاريع والأنشطة الاقتصادية التي تحقق أهدافًا بيئية وتنموية بالأخص في الدول النامية لوفرة الموارد، مثل الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، والنقل المستدام، وإدارة المياه والنفايات. وقد ازدادت أهمية هذا النوع من التمويل في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية والأزمات الاقتصادية العالمية، التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية، واضطراب سلاسل الإمداد، وزيادة معدلات التضخم، وتراجع الاستثمارات، وارتفاع مستويات المخاطر المالية.

المطلب الرابع: مساهمة التمويل الأخضر في الحد من الالتزامات المالية:

يمكن للتمويل الأخضر أن يساهم في الحد من الالتزامات المالية من خلال مجموعة من الآليات:

- أولاً، يساعد الاستثمار في الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة على تقليل اعتماد الاقتصادات على الوقود الأحفوري المستورد، وبالتالي تخفيف تعرضها للصدمات الناتجة عن الحروب والصراعات والتقلبات الحادة في أسعار النفط والغاز. وهذا يعزز أمن الطاقة والاستقرار الاقتصادي، ويقلل من الضغوط على الموازنات العامة وميزان المدفوعات.
- ثانياً، يساهم التمويل الأخضر في تنويع مصادر الاستثمار والتمويل من خلال أدوات مثل السندات الخضراء، والقروض الخضراء، والصناديق المستدامة، والتمويل المختلط. ويساعد ذلك على توفير قنوات تمويل بديلة في فترات الأزمات التي قد تتراجع فيها مصادر التمويل التقليدية، كما يمكن أن يجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية نحو قطاعات أكثر استدامة وقدرة على مواجهة الصدمات.
- ثالثاً، يمكن للتمويل الأخضر أن يعزز مرونة القطاع المالي من خلال تشجيع المؤسسات المالية على إدماج المخاطر البيئية والمناخية في عمليات تقييم المخاطر. ويؤدي ذلك إلى تحسين جودة القرارات الاستثمارية والائتمانية، والحد من مخاطر تمويل الأنشطة الاقتصادية شديدة التأثير بالتغيرات المناخية أو التحولات في سياسات الطاقة.
- رابعاً، يساهم التمويل الأخضر في دعم النمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص العمل من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية الخضراء والطاقة النظيفة والتكنولوجيا المستدامة. وفي فترات الأزمات، يمكن لهذه الاستثمارات أن تعمل كأداة لتحفيز النشاط الاقتصادي، وتحقيق النمو، وتعزيز الإنتاجية، مع الحد في الوقت نفسه من الآثار البيئية السلبية.
- خامساً، في ظل التوترات الجيوسياسية، يمكن للتمويل الأخضر أن يدعم الاستقلال الاقتصادي والاستراتيجي للدول، ولا سيما من خلال تمويل مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين الأخضر وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة. فكلما تمكنت الدولة من تطوير مصادر محلية ومستدامة للطاقة، انخفضت درجة تعرضها لتقلبات الأسواق العالمية والاضطرابات المرتبطة بمصادر الطاقة المستوردة.

ومع ذلك، فإن التمويل الأخضر لا يمثل حلاً تلقائياً للالتزامات المالية، بل يواجه عدداً من التحديات، من أبرزها ارتفاع تكاليف بعض المشاريع الخضراء في مراحلها الأولى، والحاجة إلى أطر تنظيمية واضحة، ومخاطر الغسل الأخضر (Greenwashing)، إضافة إلى صعوبة الوصول إلى التمويل الأخضر في الدول النامية والاقتصادات التي تعاني من أزمات مالية أو سياسية. كما أن التوترات الجيوسياسية قد تؤدي إلى ارتفاع تكاليف التمويل وتراجع ثقة المستثمرين، مما يحد من قدرة بعض الدول على تنفيذ مشاريع التحول الأخضر.

يمكن القول إن التمويل الأخضر يمثل أداة استراتيجية لتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي في مواجهة الأزمات والتوترات الجيوسياسية، من خلال تنويع مصادر التمويل، وتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة المستوردة، وتعزيز أمن الطاقة، وتحسين إدارة المخاطر، ودعم النمو المستدام. إلا أن فعاليته تتطلب وجود سياسات حكومية واضحة، وأطر رقابية فعالة، وتعاوناً دولياً، وتطوير أسواق مالية خضراء قادرة على تعبئة الاستثمارات طويلة الأجل. ومن ثم، فإن دمج التمويل الأخضر ضمن السياسات المالية والاقتصادية للدول يمكن أن يساهم في بناء اقتصادات أكثر مرونة واستدامة وقدرة على مواجهة الصدمات المالية والجيوسياسية.

المبحث الرابع: تحديات التمويل الأخضر في ظل التوترات الجيوسياسية

رغم أهمية التمويل الأخضر، إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي قد تحد من قدرته على الحد من الأزمات المالية:

أولاً: ارتفاع تكلفة التمويل:

قد تكون بعض المشاريع الخضراء مكلفة في مراحلها الأولى، الأمر الذي يجعل تمويلها أكثر صعوبة، خصوصاً في الدول النامية.

ثانياً: ارتفاع المخاطر الجيوسياسية:

قد تؤدي النزاعات وعدم الاستقرار السياسي إلى زيادة تكلفة رأس المال، مما يحد من قدرة المستثمرين على تمويل المشاريع طويلة الأجل.

ثالثاً: ضعف البنية التشريعية:

تحتاج الأسواق الخضراء إلى أطر قانونية وتنظيمية واضحة تحدد ماهية المشروع الأخضر ومعايير تصنيفه.

رابعاً: مخاطر الغسل الأخضر:

تتمثل هذه المشكلة في قيام بعض المؤسسات بتقديم مشاريع أو منتجات على أنها خضراء ومستدامة دون أن تحقق بالفعل فوائد بيئية حقيقية.

خامساً: ضعف الوصول إلى التمويل في الدول النامية:

تواجه العديد من الدول النامية ارتفاعاً في تكلفة الاقتراض ونقصاً في الموارد المالية والتكنولوجية، مما يجعل التحول الأخضر أكثر صعوبة.

سادساً: التنافس بين الأولويات الاقتصادية:

في ظل الأزمات الجيوسياسية، قد تعطي الحكومات الأولوية للإنفاق على الأمن والدفاع والطاقة والدعم الاجتماعي، مما قد يقلل الموارد المتاحة للاستثمار الأخضر.

المبحث الخامس: متطلبات تعزيز دور التمويل الأخضر في مواجهة الأزمات

يمكن تعزيز دور التمويل الأخضر من خلال مجموعة من الإجراءات، من أهمها:

1. تطوير الأطر التنظيمية والتشريعية:

ينبغي وضع تشريعات واضحة لتنظيم سوق التمويل الأخضر وتحديد معايير تصنيف المشاريع الخضراء.

2. تعزيز الشفافية والإفصاح:

يجب إلزام المؤسسات والشركات بالإفصاح عن المعلومات البيئية والمناخية، بما يسمح للمستثمرين بتقييم المخاطر بصورة أفضل.

3. مكافحة الغسل الأخضر:

يتطلب ذلك وجود جهات رقابية مستقلة ومعايير واضحة للتحقق من أن الأموال المعلنة على أنها خضراء تستخدم بالفعل في مشاريع مستدامة.

4. دعم البنوك المركزية والقطاع المصرفي:

يمكن للمؤسسات النقدية والمالية أن تشجع التمويل الأخضر من خلال تطوير سياسات لإدارة المخاطر المناخية وتحفيز المؤسسات المالية على تمويل المشاريع المستدامة.

5. تعزيز التعاون الدولي:

تحتاج الدول إلى التعاون في مجال تمويل المناخ ونقل التكنولوجيا وتوفير التمويل للدول النامية.

6. تطوير أسواق السندات الخضراء:

يساعد تطوير أسواق السندات الخضراء على توفير مصادر تمويل طويلة الأجل للمشاريع المستدامة.

المبحث السادس: نموذج تحليلي للعلاقة بين التمويل الأخضر والأزمات المالية

يمكن توضيح العلاقة بين المتغيرات على النحو الآتي:

التوترات الجيوسياسية



ارتفاع أسعار الطاقة والسلع + اضطراب التجارة + ارتفاع المخاطر



ارتفاع التضخم + تراجع الاستثمار + زيادة تكلفة التمويل



زيادة احتمالات عدم الاستقرار المالي

وفي المقابل:

التوسع في التمويل الأخضر



تمويل الطاقة المتجددة + تحسين كفاءة الطاقة + تنويع الاستثمارات



تقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة + تعزيز أمن الطاقة



تنويع الاقتصاد + تحسين إدارة المخاطر + دعم النمو المستدام



تعزيز المرونة الاقتصادية والمالية والحد من آثار الأزمات

ومن هذا النموذج يمكن استنتاج أن التمويل الأخضر لا يمنع حدوث الأزمات المالية بشكل كامل، لكنه يمكن أن يقلل من حدة آثارها ويعزز قدرة الاقتصادات على التعافي منها.

المبحث السابع: تداعيات التصعيد الأميركي-الإيراني على الاقتصاد اللبناني

يُعد الاقتصاد اللبناني من أكثر الاقتصادات في المنطقة تعرضاً للصدمات الخارجية، نتيجة هشاشته المالية والاقتصادية، واعتماده الكبير على التدفقات الخارجية، ولا سيما التحويلات المالية من المغتربين، والسياحة، والاستيراد، إضافة إلى ارتباطه المباشر بالتطورات السياسية والأمنية في المنطقة. وبعد سنوات من الأزمة المالية والمصرفية التي بدأت عام 2019، واجه الاقتصاد اللبناني سلسلة من الصدمات المتتالية، كان من أبرزها تداعيات النزاعات الإقليمية والتوترات الجيوسياسية.

وفي هذا السياق، يمثل التصعيد الأميركي-الإيراني عاملاً إضافياً يزيد من مستوى المخاطر التي تواجه الاقتصاد اللبناني، سواء بصورة مباشرة أو عبر قنوات غير مباشرة مرتبطة بأسعار الطاقة، وحركة التجارة، والسياحة، والتحويلات، والاستثمار، وسعر الصرف، والمالية العامة. وتزداد خطورة هذه التداعيات بسبب هشاشة الوضع الاقتصادي اللبناني، إذ أشار

البنك الدولي إلى أن الاقتصاد اللبناني بدأ عام 2025 مسار تعافٍ هش، مع نمو حقيقي بلغ 3.5%، إلا أن هذا التعافي لا يزال معرضًا لمخاطر عدم الاستقرار الإقليمي وتأخر الإصلاحات الأساسية. كما توقع البنك الدولي نموًا بنحو 4% في عام 2026 بشرط استمرار الإصلاحات وتحسن الاستقرار السياسي، وهو ما يجعل أي تصعيد إقليمي واسع النطاق تهديدًا مباشرًا لهذه التوقعات.

المطلب الأول: تأثير التصعيد الأمريكي-الإيراني على النمو الاقتصادي اللبناني:

يُعد النمو الاقتصادي من أكثر المتغيرات تأثرًا بالتوترات الجيوسياسية، إذ يؤدي تصاعد المخاطر الأمنية والسياسية إلى تراجع ثقة المستهلكين والمستثمرين، وتأجيل القرارات الاستثمارية، وتراجع النشاط السياحي والتجاري.

وبواجه لبنان في هذا المجال تحديًا مضاعفًا، إذ يعتمد جزء مهم من التعافي الاقتصادي على الاستهلاك الخاص والتحويلات والسياحة، في حين أن أي تصعيد إقليمي واسع قد يؤدي إلى تراجع حركة السياح والمغتربين، وتعطيل بعض الأنشطة الاقتصادية، وزيادة حالة عدم اليقين.

وقد أشار البنك الدولي إلى أن التعافي اللبناني في 2025 كان مدفوعًا بصورة رئيسية بالاستهلاك الخاص المدعوم بتحويلات المغتربين، إلى جانب السياحة والعقارات والبناء، في حين ظل الاستثمار محدودًا بسبب حالة عدم اليقين. وبالتالي، فإن أي تصعيد إقليمي جديد يمكن أن يضغط على هذه المحركات الأساسية للنمو، ويهدد بتحويل التعافي الهش إلى تباطؤ اقتصادي أو انكماش.

ومن الناحية التحليلية، يمكن تصور انتقال أثر التصعيد الجيوسياسي إلى النمو اللبناني من خلال السلسلة التالية:

التصعيد الأمريكي-الإيراني



ارتفاع مستوى المخاطر الإقليمية



تراجع السياحة والاستثمار والاستهلاك



انخفاض النشاط الاقتصادي



تباطؤ النمو أو عودة الاقتصاد إلى الانكماش

ويزداد هذا الخطر في ظل استمرار التحديات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد اللبناني، وفي مقدمتها ضعف القطاع المصرفي، وارتفاع الدين العام، والحاجة إلى إصلاحات مالية ومصرفية شاملة.

المطلب الثاني: تداعيات التصعيد على أسعار الطاقة والتضخم:

يمثل ارتفاع أسعار الطاقة إحدى أهم القنوات التي يمكن من خلالها أن ينتقل أثر التصعيد الأمريكي-الإيراني إلى الاقتصاد اللبناني.

فالاقتصاد اللبناني يعتمد بدرجة كبيرة على استيراد الطاقة، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار النفط والوقود عالميًا ينعكس سريعًا على تكاليف النقل والكهرباء والإنتاج والخدمات. وقد أشار البنك الدولي إلى أن اعتماد لبنان المستمر على النفط في قطاعي الكهرباء والنقل يجعله عرضة لتأثير ارتفاع أسعار النفط، بما قد يزيد الضغوط على الحساب الجاري والاحتياجات التمويلية الخارجية، كما أن ارتفاع تكاليف الشحن والطاقة يمكن أن يعزز الضغوط التضخمية.

وتزداد أهمية هذا العامل في ظل التصعيد الأمريكي-الإيراني الحالي، إذ أفادت تقارير حديثة بأن الاضطرابات المرتبطة بالصراع أثرت في حركة شحن النفط ورفعت مخاطر إمدادات الطاقة العالمية، مع تسجيل ارتفاعات في أسعار النفط نتيجة المخاوف المتعلقة بممرات الطاقة الرئيسية.

وبالنسبة للبنان، فإن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى:

1. ارتفاع تكلفة استيراد المحروقات.
2. زيادة تكاليف النقل.
3. ارتفاع تكلفة إنتاج السلع والخدمات.
4. زيادة أسعار المواد الغذائية المستوردة بصورة غير مباشرة.
5. ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي والزراعي.
6. زيادة الضغوط التضخمية.
7. تراجع القوة الشرائية للأسر.

وبذلك، يمكن أن يؤدي التصعيد الجيوسياسي إلى خلق موجة تضخمية مستوردة، خصوصاً أن الاقتصاد اللبناني يعتمد بدرجة كبيرة على الواردات.

المطلب الثالث: أثر التصعيد على ميزان المدفوعات والحساب الجاري:

يُعد ميزان المدفوعات من أكثر المؤشرات حساسية تجاه التطورات الجيوسياسية في لبنان.

فعلى جانب الواردات، يؤدي ارتفاع أسعار النفط والشحن والتأمين إلى زيادة قيمة فاتورة الاستيراد، مما يضغط على الحساب الجاري. وفي المقابل، قد تتراجع الإيرادات الناتجة عن السياحة والخدمات إذا انخفضت أعداد الزوار والمغتربين.

وهكذا، قد يتعرض لبنان لضغوط مزدوجة تتمثل في:

ارتفاع المدفوعات الخارجية بسبب ارتفاع تكلفة الواردات والطاقة.

مقابل:

تراجع الإيرادات الخارجية نتيجة انخفاض السياحة والاستثمارات وبعض التدفقات الرأسمالية.

ويؤدي هذا الوضع إلى زيادة الحاجة إلى العملات الأجنبية، وهو عامل مهم بالنسبة لاقتصاد يعاني أصلاً من آثار أزمة مالية ومصرفية عميقة.

المطلب الرابع: تأثير التصعيد على السياحة والاستثمار:

يُعد قطاع السياحة أحد القطاعات الأساسية في الاقتصاد اللبناني، كما تمثل تحويلات المغتربين عنصراً مهماً في دعم الاستهلاك وتوفير العملات الأجنبية.

وتؤدي التوترات الجيوسياسية عادة إلى ارتفاع المخاطر المرتبطة بالسفر والاستثمار، مما قد يدفع السياح والمستثمرين إلى اختيار وجهات أكثر استقراراً.

وقد أشار البنك الدولي إلى أن الموسم السياحي في 2025 كان أضعف من المتوقع بسبب استمرار الصراع، كما أن حالة عدم اليقين أثرت في الاستثمار والإنفاق على إعادة الإعمار.

وفي حال استمرار التصعيد الإقليمي، يمكن أن تتأثر السياحة اللبنانية عبر:

- انخفاض أعداد السياح.
- تراجع حجوزات الفنادق والمطاعم.
- انخفاض إيرادات النقل والخدمات السياحية.
- تراجع الإنفاق الاستهلاكي.

• انخفاض تدفقات العملات الأجنبية.

كما يمكن أن يتأثر الاستثمار الأجنبي والمحلي نتيجة ارتفاع المخاطر السياسية والأمنية، الأمر الذي يؤدي إلى تأجيل المشاريع الاستثمارية أو تحويل الاستثمارات إلى أسواق أكثر استقراراً.

المطلب الخامس: تأثير التصعيد على سعر الصرف والاستقرار النقدي:

يمثل الاستقرار النقدي تحدياً أساسياً للاقتصاد اللبناني، خصوصاً بعد الانهيار الكبير في قيمة العملة المحلية والأزمة المصرفية التي بدأت عام 2019.

وقد شهد سعر الصرف استقراراً نسبياً خلال الفترة الأخيرة، بحسب البنك الدولي، مدعوماً بتحسين الالتزام الضريبي والإدارة المالية الحذرة، إلا أن الاقتصاد لا يزال يعاني من نقاط ضعف كبيرة، فيما يبقى القطاع المصرفي بحاجة إلى معالجة شاملة.

وفي ظل تصعيد جيوسياسي واسع، قد تتزايد الضغوط على سوق الصرف نتيجة:

1. ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية.

2. زيادة فاتورة الاستيراد.

3. تراجع تدفقات السياحة.

4. انخفاض الاستثمار.

5. ارتفاع الطلب التحوطي على الدولار.

6. تراجع الثقة في البيئة الاقتصادية.

ومن ثم، فإن استمرار الاستقرار النقدي يتطلب المحافظة على تدفقات العملات الأجنبية، وتحسين الثقة، والاستمرار في الإصلاحات المالية والمصرفية.

المطلب السادس: تداعيات التصعيد على المالية العامة والدين العام:

يعاني لبنان أصلاً من مستويات مرتفعة من الدين العام وتحديات كبيرة في المالية العامة. وقد أدى التصعيد الجيوسياسي إلى زيادة الحاجة المحتملة إلى الإنفاق على الإغاثة وإعادة الإعمار والخدمات العامة، في وقت تعاني فيه الدولة من محدودية الموارد المالية.

وقد يؤدي ذلك إلى اتساع الفجوة بين الإيرادات والنفقات، خصوصاً إذا تزامن التصعيد مع:

• تراجع النشاط الاقتصادي.

• انخفاض الإيرادات الضريبية.

• ارتفاع الإنفاق الاجتماعي.

• ارتفاع تكاليف الطاقة.

• زيادة الإنفاق على الطوارئ وإعادة الإعمار.

ومن هنا، فإن استمرار التوترات الجيوسياسية قد يحد من قدرة الحكومة على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة، ويؤخر معالجة الاختلالات المالية والمصرفية.

ويؤكد صندوق النقد الدولي أن لبنان لا يزال بحاجة إلى إصلاحات شاملة لمعالجة الأزمة، بما يشمل إعادة هيكلة القطاع المصرفي ومعالجة الاختلالات المالية والخارجية، وهو ما يجعل قدرة الاقتصاد على امتصاص صدمة جيوسياسية جديدة محدودة نسبياً.

المطلب السابع: تداعيات التصعيد على القطاع المصرفي والمالي:

يُعد القطاع المصرفي اللبناني من أكثر القطاعات هشاشة نتيجة الأزمة المالية الممتدة منذ عام 2019. وفي ظل التصعيد الأمريكي-الإيراني، قد يواجه القطاع المالي مخاطر إضافية تتمثل في ارتفاع الطلب على السيولة، وزيادة حالة عدم اليقين، وتراجع الثقة، وتأجيل الاستثمارات.

كما يمكن أن يؤدي تراجع النشاط الاقتصادي إلى زيادة الضغوط على المؤسسات والشركات، بما يؤثر في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية.

ومن هنا، فإن أي صدمة جيوسياسية جديدة قد تؤدي إلى تعميق التحديات القائمة، خصوصًا إذا لم تترافق مع إصلاحات مصرفية ومالية قادرة على إعادة بناء الثقة في النظام المالي.

المطلب الثامن: انعكاسات التصعيد على التمويل الأخضر في لبنان:

يمكن أن تكون تداعيات التصعيد الأمريكي-الإيراني على التمويل الأخضر في لبنان مزدوجة.

فمن جهة، قد يؤدي التصعيد إلى تراجع قدرة الدولة والقطاع الخاص على تمويل المشاريع الخضراء نتيجة ارتفاع المخاطر وتكاليف التمويل، وتحول الموارد نحو الإنفاق الطارئ وإعادة الإعمار.

ومن جهة أخرى، يمكن أن يشكل التصعيد الجيوسياسي حافزًا لتوسيع التمويل الأخضر، خصوصًا في مجال الطاقة المتجددة.

فلبنان، بسبب اعتماده الكبير على استيراد الوقود، يمكن أن يستفيد من توجيه الاستثمارات نحو الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وكفاءة استخدام الطاقة. ويساهم ذلك في تقليل الاعتماد على واردات الطاقة، وتخفيف تأثير تقلبات أسعار النفط، وتعزيز أمن الطاقة.

وبذلك، يمكن النظر إلى التمويل الأخضر في لبنان باعتباره أداة لمواجهة المخاطر الجيوسياسية وليس مجرد أداة لتحقيق أهداف بيئية.

فتمويل مشاريع الطاقة المتجددة يمكن أن يؤدي إلى:

تمويل أخضر



زيادة إنتاج الطاقة المحلية



تقليل الاعتماد على الوقود المستورد



تقليل التعرض لصدمات أسعار النفط



تحسين أمن الطاقة



تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي

وهذا يجعل التمويل الأخضر عنصرًا مهمًا في استراتيجية التعافي الاقتصادي اللبناني على المدى الطويل.

المطلب التاسع: السيناريوهات المحتملة لتداعيات التصعيد على الاقتصاد اللبناني:

يمكن تحليل مستقبل الاقتصاد اللبناني في ظل التصعيد الأمريكي-الإيراني من خلال ثلاثة سيناريوهات رئيسية:

السيناريو الأول: سيناريو التهدة:

في حال حدوث تهدة إقليمية، يمكن أن يستفيد لبنان من:

- تحسين السياحة.
- عودة الاستثمارات تدريجيًا.
- انخفاض المخاطر.
- تحسين النشاط الاقتصادي.
- استقرار أسواق الطاقة.
- زيادة فرص تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

ويُعد هذا السيناريو الأكثر ملاءمة لاستمرار التعافي الاقتصادي الهش الذي بدأ في 2025.

السيناريو الثاني: سيناريو استمرار التصعيد المحدود:

في هذه الحالة، قد يستمر الاقتصاد اللبناني في مواجهة ضغوط على السياحة والاستثمار وأسعار الطاقة، لكن دون الوصول إلى أزمة اقتصادية شاملة جديدة.

وسيكون تأثير هذا السيناريو مرتبطًا بمدة التصعيد ومدى تأثيره على حركة التجارة والطاقة والثقة.

السيناريو الثالث: سيناريو التصعيد الإقليمي الواسع:

يُعد هذا السيناريو الأكثر خطورة على لبنان، إذ قد يؤدي إلى:

- انكماش اقتصادي حاد.
- تراجع السياحة والتحويلات.
- ارتفاع أسعار الطاقة.
- زيادة التضخم.
- ارتفاع فاتورة الاستيراد.
- تراجع الاستثمار.
- زيادة الضغوط على المالية العامة.
- تأخير الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية.

وقد أشارت تقارير حديثة إلى أن اضطرابات الطاقة المرتبطة بالتصعيد الأمريكي-الإيراني أدت إلى زيادة المخاطر على أسواق النفط العالمية، وهو ما يمكن أن ينعكس على الاقتصادات المستوردة للطاقة مثل لبنان عبر ارتفاع تكاليف الطاقة والشحن.

يتضح من التحليل السابق أن التصعيد الأمريكي-الإيراني يمثل مصدرًا إضافيًا للمخاطر على الاقتصاد اللبناني، خصوصًا في ظل هشاشة الوضع المالي والمصرفي والاعتماد الكبير على التدفقات الخارجية والاستيراد.

وتنتقل تداعيات التصعيد إلى الاقتصاد اللبناني عبر مجموعة من القنوات، أبرزها أسعار الطاقة، والتضخم، والسياحة، والاستثمار، وميزان المدفوعات، وسعر الصرف، والمالية العامة، والقطاع المصرفي. ويزداد تأثير هذه القنوات بسبب محدودية قدرة الاقتصاد اللبناني على امتصاص الصدمات بعد سنوات من الأزمة المالية والانكماش.

وفي المقابل، يمكن أن يشكل التصعيد الجيوسياسي فرصة لإعادة التفكير في النموذج الاقتصادي اللبناني، ولا سيما من خلال تعزيز الاستثمار في الطاقة المتجددة والتمويل الأخضر. فالتوسع في مشاريع الطاقة الشمسية وكفاءة الطاقة يمكن أن يقلل اعتماد لبنان على الوقود المستورد، ويحد من تعرضه للصدمات الخارجية، ويعزز أمن الطاقة ويخفض المخاطر الاقتصادية على المدى الطويل.

وعليه، فإن مواجهة التداعيات الاقتصادية للتوترات الجيوسياسية لا تتطلب فقط إجراءات مالية ونقدية قصيرة الأجل، وإنما تستلزم استراتيجية اقتصادية طويلة الأجل تقوم على الإصلاح المالي والمصرفي، وتنويع مصادر النمو، وتعزيز أمن الطاقة، وتطوير التمويل الأخضر، وجذب الاستثمارات المستدامة. ويمكن أن يمثل هذا المسار أساساً لبناء اقتصاد لبناني أكثر قدرة على مواجهة الأزمات الجيوسياسية والمالية المستقبلية.

خاتمة الفصل الثالث

خلص هذا الفصل إلى أن التمويل الأخضر يمثل أحد أهم الأدوات الحديثة التي يمكن توظيفها لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية. فقد أصبح واضحاً أن الأزمات الجيوسياسية لا تقتصر آثارها على المجال السياسي أو الأمني، بل تمتد إلى الأسواق المالية والطاقة والتجارة والاستثمار وسلاسل الإمداد.

وفي هذا الإطار، يساهم التمويل الأخضر في بناء اقتصادات أكثر قدرة على مواجهة الصدمات من خلال دعم مشاريع الطاقة المتجددة، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وتنويع مصادر التمويل، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، ودعم الابتكار والنمو المستدام.

كما أن التمويل الأخضر يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في تعزيز مرونة القطاع المالي من خلال إدماج المخاطر البيئية والمناخية في القرارات الاستثمارية والائتمانية، الأمر الذي يساعد على تحسين إدارة المخاطر والحد من تعرض المؤسسات المالية للأصول عالية المخاطر.

ومع ذلك، فإن تحقيق هذه الأهداف يتطلب مجموعة من الشروط، من أبرزها وجود أطر تشريعية وتنظيمية واضحة، وتعزيز الشفافية والإفصاح، ومكافحة غسل الأموال، وتطوير أسواق رأس المال الخضراء، وتوفير التمويل للدول النامية، إلى جانب تعزيز التعاون الدولي.

وبناءً عليه، يمكن القول إن التمويل الأخضر يمثل أداة استراتيجية لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي على المدى الطويل، إلا أن فعاليته في مواجهة الأزمات الجيوسياسية تعتمد على مدى تكامله مع السياسات المالية والنقدية والاقتصادية للدولة، وعلى قدرة المؤسسات الحكومية والمالية على بناء نظام مالي مستدام ومرن قادر على التكيف مع الصدمات العالمية.

خاتمة البحث

في ختام هذا البحث، يتضح أن التمويل الأخضر أصبح من الأدوات المالية والاستراتيجية المهمة في مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية المتزايدة، ولا سيما في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية التي تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة في استقرار الاقتصاد العالمي. فقد أظهرت الأزمات المتلاحقة أن الاعتماد على مصادر التمويل التقليدية وحدها لم يعد كافياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة، الأمر الذي يبرز أهمية توجيه الموارد المالية نحو الاستثمارات والمشروعات الخضراء التي تدعم التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة وقدرة على مواجهة الصدمات.

وفي ظل التوترات الجيوسياسية والصراعات الدولية، تزداد أهمية التمويل الأخضر باعتباره وسيلة لتعزيز أمن الطاقة، والحد من الاعتماد على مصادر الطاقة المستوردة، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، ودعم القطاعات الإنتاجية القادرة على تحقيق النمو المستدام. كما يمكن للاستثمارات الخضراء أن تساهم في خلق فرص عمل جديدة، وتحفيز الابتكار، وتعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية والاقتصادية، بما يساعد الدول على بناء اقتصادات أكثر مرونة في مواجهة الأزمات.

أما بالنسبة إلى لبنان، فإن أهمية التمويل الأخضر تتضاعف في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية والنقدية التي يعاني منها، إضافة إلى تداعيات عدم الاستقرار السياسي والأمني والتوترات الإقليمية والدولية. وفي سياق التصعيد والتوترات المرتبطة بالصراع الأميركي-الإيراني وانعكاساته المحتملة على المنطقة، يمكن أن يتعرض الاقتصاد اللبناني لمزيد من الضغوط، من

خلال ارتفاع تكاليف الطاقة والاستيراد، وتراجع الاستثمارات، وزيادة الضغوط على المالية العامة والقطاع المصرفي، فضلاً عن التأثير في حركة التجارة والتحويلات والثقة بالاقتصاد الوطني. وفي هذا السياق، يمكن للتمويل الأخضر أن يشكل أحد المسارات الممكنة لدعم الاقتصاد اللبناني، من خلال تمويل مشاريع الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة الطاقة، وتطوير النقل المستدام، وإدارة النفايات والمياه، وتعزيز الزراعة المستدامة، بما يساهم في تقليل فاتورة الطاقة وتعزيز الإنتاجية وخلق فرص اقتصادية جديدة.

وعليه، فإن الاستفادة من التمويل الأخضر في لبنان تتطلب وضع إطار وطني متكامل يقوم على تعزيز دور الدولة والمؤسسات المالية والمصرفية، وتطوير التشريعات والحوكمة والشفافية، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والاستفادة من برامج التمويل الدولية والصناديق المناخية. كما يتطلب ذلك توجيه التمويل الأخضر نحو القطاعات الأكثر قدرة على تحقيق أثر اقتصادي واجتماعي وبيئي ملموس، مع مراعاة الظروف الخاصة التي يمر بها الاقتصاد اللبناني.

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن التمويل الأخضر لا يمثل حلاً منفرداً للأزمات الاقتصادية أو الجيوسياسية، لكنه يشكل أداة استراتيجية يمكن توظيفها ضمن سياسة اقتصادية ومالية شاملة لتعزيز القدرة على الصمود وتقليل مواطن الضعف. ومن هنا، فإن تبني لبنان لاستراتيجية واضحة للتمويل الأخضر، بالتزامن مع تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية وتعزيز الاستقرار المؤسسي، قد يساهم في تحويل التحديات الناجمة عن الأزمات المتراكمة والتوترات الجيوسياسية إلى فرصة لإعادة بناء الاقتصاد على أسس أكثر استدامة ومرونة، بما يدعم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويحسن قدرة الاقتصاد اللبناني على مواجهة الصدمات المستقبلية.

المقترحات والتوصيات

استناداً إلى النتائج التي توصل إليها البحث، وبالنظر إلى التحديات الاقتصادية والمالية التي يواجهها لبنان، فضلاً عن تداعيات التوترات الجيوسياسية والصراعات الإقليمية والدولية، يمكن تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات التي من شأنها تعزيز دور التمويل الأخضر في دعم الاقتصاد اللبناني والحد من آثار الأزمات، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: وضع استراتيجية وطنية متكاملة للتمويل الأخضر:

يوصى بوضع استراتيجية وطنية واضحة للتمويل الأخضر تتضمن أهدافاً محددة وقابلة للقياس، وتحدد القطاعات ذات الأولوية، ولا سيما الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والنقل المستدام، وإدارة النفايات، والزراعة المستدامة، وإدارة الموارد المائية. وينبغي أن تكون هذه الاستراتيجية جزءاً من السياسة الاقتصادية والمالية العامة للدولة، بما يضمن توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي تحقق أكبر أثر اقتصادي وبيئي واجتماعي.

ثانياً: تعزيز دور القطاع المصرفي والمؤسسات المالية:

ضرورة تشجيع المصارف والمؤسسات المالية اللبنانية على تطوير منتجات تمويلية خضراء، مثل القروض الخضراء وخطوط الائتمان المخصصة للمشروعات المستدامة، مع وضع معايير واضحة لتصنيف المشاريع الخضراء وضمان توجيه التمويل إلى مشروعات ذات أثر بيئي واقتصادي حقيقي.

ثالثاً: دعم مشاريع الطاقة المتجددة:

ينبغي إعطاء الأولوية لتمويل مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة، لما لها من أهمية خاصة في لبنان في ظل ارتفاع تكاليف الطاقة والاعتماد الكبير على مصادر الطاقة المستوردة. ويمكن أن يساهم التوسع في الطاقة المتجددة في تخفيض فاتورة الطاقة، وتحسين أمن الطاقة، وتقليل تعرض الاقتصاد اللبناني للصدمات الخارجية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط والغاز أو اضطراب سلاسل الإمداد العالمية.

رابعاً: جذب التمويل والاستثمارات الدولية:

يوصى بتعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية والصناديق المناخية والجهات المانحة بهدف الحصول على تمويل ميسر للمشاريع الخضراء. كما ينبغي العمل على تحسين البيئة الاستثمارية والقانونية في لبنان لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الخضراء، بما يساعد على توفير مصادر تمويل جديدة في ظل محدودية الموارد المالية المحلية.

خامساً: تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ المشاريع الخضراء، خصوصاً في مجالات الطاقة والنقل وإدارة النفايات والمياه. ويمكن لهذه الشراكات أن تخفف من الأعباء المالية عن الدولة، وتستفيد في الوقت نفسه من خبرات وكفاءة القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع وإدارتها.

سادساً: تطوير التشريعات والأنظمة الخاصة بالتمويل الأخضر:

ضرورة تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي بما يشجع على الاستثمار الأخضر، من خلال تقديم الحوافز الضريبية والمالية للمؤسسات والشركات التي تستثمر في المشاريع المستدامة، وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالمشاريع الخضراء، ووضع معايير واضحة للحوكمة والإفصاح والشفافية البيئية.

سابعاً: تعزيز الشفافية والحوكمة:

ينبغي اعتماد مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية في إدارة التمويل الأخضر، ووضع آليات رقابية تضمن استخدام الأموال المخصصة للمشاريع الخضراء في الأهداف المحددة لها. كما يجب تعزيز الإفصاح عن المخاطر البيئية والمناخية ضمن التقارير المالية للمؤسسات، بما يرفع مستوى الثقة لدى المستثمرين والممولين المحليين والدوليين.

ثامناً: إنشاء آليات إدارة المخاطر الجيوسياسية:

في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية والصراعات الدولية، ومنها التوترات المرتبطة بالصراع الأميركي-الإيراني وانعكاساتها المحتملة على المنطقة، يوصى بتطوير آليات وطنية لإدارة المخاطر الجيوسياسية والاقتصادية، والعمل على تنويع مصادر التمويل والاستثمار وعدم الاعتماد على مصدر واحد، بما يقلل من تعرض الاقتصاد اللبناني للصدمات الخارجية.

تاسعاً: تعزيز أمن الطاقة وتقليل الاعتماد على الاستيراد:

ينبغي اعتبار التحول نحو الطاقة النظيفة جزءاً من استراتيجية الأمن الاقتصادي الوطني، لأن الاعتماد الكبير على استيراد مصادر الطاقة يجعل الاقتصاد اللبناني أكثر عرضة للتأثر بالأزمات الجيوسياسية وتقلبات الأسعار العالمية. ومن ثم، فإن الاستثمار في الطاقة المتجددة يمكن أن يساهم في تعزيز الاستقلالية الطاقوية وتقليل الضغوط على ميزان المدفوعات والاحتياجات من العملات الأجنبية.

عاشر: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يوصى بتوفير برامج تمويل خضراء ميسرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها من أهم محركات الاقتصاد وفرص العمل في لبنان، وذلك لمساعدتها على اعتماد تقنيات موفرة للطاقة وتحسين كفاءة الإنتاج وتطوير منتجات وخدمات صديقة للبيئة. كما يمكن تقديم ضمانات ائتمانية وحوافز مالية لتسهيل حصول هذه المؤسسات على التمويل الأخضر.

حادي عشر: تعزيز الثقافة المالية والبيئية:

ضرورة نشر الوعي بمفهوم التمويل الأخضر وأهميته بين المؤسسات المالية والشركات والمستثمرين والأفراد، من خلال برامج تدريبية وتعليمية متخصصة. كما ينبغي إدخال مفاهيم الاقتصاد الأخضر والاستدامة والتمويل المستدام في المناهج الجامعية والبرامج الأكاديمية ذات الصلة بالاقتصاد والمصارف والمحاسبة والتمويل.

ثاني عشر: تطوير سوق السندات والصكوك الخضراء:

يوصى بدراسة إمكانية تطوير إطار قانوني ومؤسسي يسمح بإصدار السندات الخضراء والصكوك الخضراء في لبنان، بما يوفر أدوات تمويل جديدة للمشاريع المستدامة ويجذب المستثمرين الباحثين عن فرص استثمار ذات أثر بيئي واجتماعي إيجابي.

ثالث عشر: توجيه التمويل الأخضر نحو القطاعات الأكثر تأثراً بالأزمات:

ينبغي إعطاء الأولوية للمشاريع التي تساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد اللبناني على مواجهة الأزمات، خصوصاً قطاعات الطاقة

والغذاء والمياه والصحة والبنية التحتية. فتمويل هذه القطاعات لا يحقق أهدافاً بيئية فحسب، بل يعزز أيضاً الأمن الاقتصادي والاجتماعي ويقلل من هشاشة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية.

رابع عشر: تعزيز التنوع الاقتصادي:

يوصى بتوظيف التمويل الأخضر في دعم قطاعات إنتاجية جديدة، مثل الاقتصاد الرقمي، والتكنولوجيا النظيفة، والزراعة المستدامة، والسياحة البيئية، والصناعات الخضراء، بهدف تقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية وتعزيز تنوع مصادر الدخل والنمو الاقتصادي.

خامس عشر: ربط التمويل الأخضر بالإصلاح الاقتصادي والمالي:

من الضروري ألا يُنظر إلى التمويل الأخضر باعتباره بديلاً عن الإصلاحات الاقتصادية والمالية، بل باعتباره جزءاً مكماً لها. لذلك، فإن تحقيق الاستفادة الفعلية من التمويل الأخضر يتطلب معالجة الاختلالات المالية والنقدية، وتعزيز الاستقرار المؤسسي، وتحسين بيئة الأعمال، واستعادة الثقة بالاقتصاد اللبناني والنظام المالي.

سادس عشر: إنشاء قاعدة بيانات وطنية للمشاريع الخضراء:

يوصى بإنشاء قاعدة بيانات وطنية تتضمن المشاريع الخضراء القابلة للتمويل، مع تحديد احتياجاتها التمويلية وأثرها الاقتصادي والبيئي والاجتماعي. ويمكن أن تسهم هذه القاعدة في تسهيل التواصل بين أصحاب المشاريع والمصارف والمستثمرين والمؤسسات الدولية والجهات المانحة.

سابع عشر: تعزيز التعاون الإقليمي والدولي:

ينبغي للبنان تعزيز التعاون مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في مجال التمويل المستدام وتبادل الخبرات والتكنولوجيا، والاستفادة من المبادرات الدولية المتعلقة بالمناخ والطاقة النظيفة والتنمية المستدامة، بما يساعد على توفير موارد إضافية لتمويل المشاريع الخضراء.

ثامناً عشر: وضع سيناريوهات اقتصادية للتعامل مع التصعيد الجيوسياسي:

يوصى بإعداد سيناريوهات اقتصادية ومالية مسبقة لتقييم تأثير أي تصعيد محتمل في الصراعات الإقليمية والدولية على الاقتصاد اللبناني، ولا سيما على أسعار الطاقة، والتجارة، والاستثمارات، والتحويلات، وسعر الصرف. ويمكن استخدام هذه السيناريوهات لتوجيه سياسات التمويل والاستثمار نحو القطاعات الأكثر قدرة على الصمود في مواجهة الأزمات.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن نجاح التمويل الأخضر في لبنان يتطلب الانتقال من المبادرات الفردية والمحدودة إلى سياسة وطنية متكاملة تجمع بين التمويل المستدام، والإصلاح الاقتصادي، وأمن الطاقة، وتعزيز الحوكمة، وتنويع الاقتصاد، وإدارة المخاطر الجيوسياسية. كما أن الاستثمار في الاقتصاد الأخضر يمكن أن يشكل فرصة لإعادة بناء الاقتصاد اللبناني على أسس أكثر استدامة ومرونة، شرط توافر بيئة مؤسسية وتشريعية مستقرة قادرة على استقطاب التمويل المحلي والدولي وتوجيهه بكفاءة.

وفي ظل استمرار التوترات الجيوسياسية، فإن تبني لبنان لسياسة فعالة للتمويل الأخضر قد يساعد على تقليل اعتماده على مصادر الطاقة الخارجية، وتعزيز أمنه الاقتصادي، ودعم القطاعات الإنتاجية، وخلق فرص عمل جديدة، بما يساهم في الحد من آثار الأزمات المتكررة وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود أمام الصدمات المستقبلية.

المصادر والمراجع

- Council on Foreign Relations. (2026). How the Iran War Ignited a Geoeconomics Firestorm.
- Dallas Federal Reserve. (2026). How Times Have Changed: The Impact of the 2026 Iran War on the U.S. Economy.

-
- OECD. (2023). Green Growth Indicators.
 - OECD. (2023). Green Finance and Investment.
 - World Bank. (2023). Climate Change and Development Report.
 - Climate Bonds Initiative. (2023). Green Bond Market Summary
 - Loan Market Association. (2023). Green Loan Principles.
 - European Investment Bank. (2022). EIB Climate Bank Roadmap 2021–2025.
 - ICMA. (2021). Green Bond Principles.
 - OECD. (2019). Transition Finance Country Study of Lebanon.
 - United Nations Framework Convention on Climate Change. (2015). Paris Agreement.
 - United Nations. (2015). Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development.
 - International Monetary Fund. (2014). Economic Impact of Selected Conflicts in the Middle East. IMF Working Paper.
 - United Nations Environment Programme. (2011). Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication.
 - World Commission on Environment and Development. (1987). Our Common Future. Oxford University Press.
 - United Nations Environment Programme. (2011). Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication.